جامعة مولود معمري _تيزي وزو_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الأمن الحضري في تحقيق النظام العام
دراسة حالة الأسواق الفوضوية في بلدية القصبة (ولاية الجزائر)

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة وإدارة محلية

إعداد الطالب:

عادل أكلي

بإشراف:

أ. د/ نبيلة بن يوسف

أعضاء لجنة المناقشة:

د. نعيمة عزوق .....رئيـــســـــا

أ.د/ نبيلة بن يوسف.....مقررا ومشرفا

أ. محمد عمرون .....عضـوا ممتحنا

16/ 12/2018م

شكر وعرفان

بعد حمد الله عز وجل الذي مدني بالقوة والصبر على مواصلة هذا العمل وإتمامه.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى:

- **الأستاذة الدكتورة " نبيلة بن يوسف " التي شرفتني بالموافقة على الإشراف على هذه المذكرة، واسأل الله أن يوفقها في حياتها وأن يفتح لها جميع أبواب الخير**
- **كما اشكر كل من مد لي يد العون والمساعدة لإتمام هذه المذكرة.**
- **وأدين بالشكر أيضا إلى كل موظفي ومسؤولي بلدية "القصبة" ومقر الامن الحضري للقصبة على حسن استقبالهم وتعاونهم معي.**
- **والشكر والاحترام إلى كل أعضاء لجنة المناقشة.**

إهداء

بكل أسمى عبارات ومعاني التقدير والامتنان اهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني وهنا على وهن وزرعت في قلبي أسمى معاني الحياة إلى القلب الدافئ والدمعة الحارقة التي تسيل فرحا بنجاحي إلى أغلى ما عندي في الوجود "أمي"

- إلى خالاتي فتيحة، آمال، ونوال وجدي وجدتي، و أبي و أخي إلياسوكل إخوتي

♦إلى أستاذتي المشرفة الفاضلة "نبيلة بن يوسف" أطال الله في عمرها التي مدت لي يد العون و لم تبخلني في أي توجيهات أو معلومات مفيدة.

خـطة الدراسة

مقدمـة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للأمن الحضري والنظام العام

المبحث الأول: تعريف الأمن الحضري وخصائصه

المطلب الأول: الأصول الفكرية لمفهوم الأمن

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الحضري والمهام الموكلة اليه

المبحث الثاني: تعريف النظام العام وعلاقته بالأمن

المطلب الاول: تعريف النظام العام

المطلب الثاني: علاقة النظام العام بالأمن

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: واقع مجتمع الدراسة اثناء وبعد القضاء على الاسواق الفوضوية

المبحث الأول: التعريف ببلدية القصبة

المطلب الأول: التعريف ببلدية القصبة

المبحث الثاني: تفكيك مجتمع الدراسة أدوات التحليل المساعدة

المطلب الأول: أدوات جمع البيانات المعتمدة في الدراسة

المطلب الثاني:المجال الزماني والمكاني للدراسة الميدانية

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

المطلب الاول: تفريغ الاستبيان وتحليله

المطلب الثاني: عملية تقيمية لنتائج الاستبيان والوضع العام للظاهرة

خلاصة الفصل.

الخاتمة

مقدمة

يعتبر الأمن قضية من القضايا المركزية في المجتمعات المعاصرة، يحتل مكانا بارزا في حياتنا اليومية وهذا راجع للدور الذي يلعبه في توفير الطمأنينة والسكينة حفاظا على الممتلكات والسير الحسن لشؤون العامة وتحقيق النظام العام، فلا يمكن أن تتحقق مصالح الناس من دون وجود الأمن و لذلك اليوم لم يعد الأمن مرتبط بالجريمة وكيفية الحد منها فقط كما كان في العصور السابقة، وإنما يرتبط بعدة أمور وقضايا تهم الشأن العام كالصحة، والتعليم، والمحافظة على البيئة، والتخطيط الحضري وحركة أو سير المرور؛ أي ما يعرف بمصطلح النظام العام. أصبح عالم الأمن مرتبط ارتباطا وثيقا في تحقيق النظام العام للمجتمعات؛ أي تطبيق القانون في الحالات التي يخالف فيها تطبيقه.

وتزداد مشكلات الأمن في تحقيق النظام العام في المدن الكبرى نظرا **لاتساع** امتدادها العمراني وارتفاع كثافتها السكانية، فضلا عن اتباع نشاطها الاقتصادي بما يصحبه من ممارسات تخل بالقانون والنظام العام، كانتشار الأسواق الفوضوية في أوساط الأحياء السكنية وعلى الطرقات والأرصفة، مما يؤدي إلى شكاوى قاطني هذه الأحياء. لقد تسببت هذه الأسواق الفوضوية في خلق جو من الإزدحام، صياح مستمر للباعة والإعتداءات اللفظية والجسدية . وأحيانا تصبح وكرا من أوكار الجريمة.

تدخل هذه الدراسة في إطار الدراسات الإستطلاعية التي تعتمد على الوصف، لرصد ظاهرة تفشي الأسواق الفوضوية في المدن الحضرية في الجزائر و دور الأمن الحضري في تحقيق النظام العام والحد من الفوضى، و قد تم اختيار بلدية القصبة كوجهة بحثية للموضوع نظرا لما تحمله من خصائص جغرافية، ديمغرافية وعمرانية، اجتماعية وثقافية، واقتصادية أيضا، جعلت منها تربة خصبة لانتشار الأسواق الفوضوية.

أهداف وأهمية الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نجملها في الآتي:

ـ الكشف عن أدوار الأمن الحضري وأهميته.

ـ تقديم مقترحات لمعالجة النقائص والعراقيل التي تحول دون تطبيق كامل للقوانين والأوامر.

ـ تحليل ظاهرة الأسواق الفوضوية في الجزائر لاسيما (بلدية القصبة).

ـ دراسة الأسباب والدوافع المسببة لانتشار الأسواق الفوضوية.

رصد لظاهرة الأسواق الفوضوية في الجزائر العاصمة وتحديدا في (بلدية القصبة).

ـ الكشف عن استراتيجية الأمن الحضري لمكافحة ظاهرة الأسواق الفوضوية.

ـ إبراز الجوانب المترتبة عن الأسواق الفوضوية.

ـ إبراز دور الأمن الحضري في القضاء على الأسواق الفوضوية.

ـ تقديم مقترحات في مكافحة ظاهرة انتشار الأسواق الفوضوية.

أسباب اختيار الموضوع :

تنقسم الأسباب إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية،

تتمثل الأسباب الموضوعية في؛

ـ تستدعي الأبحاث العلمية الدراسات الميدانية في تفسير الظواهر وتشريحها ومقارنتها بين الجانب النظري (ما يجب أن يكون) والواقع المعاش.

ـ تستدعي الأبحاث العلمية المواضيع المتصلة بواقع المجتمع للحاجة لعملية تشريحية لمختلف مركباته وموضوع الامن الحضري في اطار تبيان دوره في استتباب النظام العام من المواضيع التي تتطلب البحث.

الأسباب الذاتية هي الاخرى متنوعة نوجزها فيما يلي:

ـ معاناة الكثير من السكان وخاصة القاطنين بالأحياء المتواجد بها تلك الأسواق الفوضوية، يستدعي الدراسة والبحث وذلك من منطلق التخصص في السياسات العامة والإدارة المحلية.

ـ استياء أصحاب المحلات من غزو الأسواق الفوضوية لكل الأماكن، وبالتالي الاستحواذ على الزبائن. هو أيضا موضوع يستدعي البحث من حيث آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني.

ـ الرغبة في تقديم مقترحات للقضاء على الظاهرة قيد الدراسة

الدراسات السابقة:

من أجل دراسة الموضوع وتحليله وقصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر إشكاليتنا، وقصد فهم أدق وأفضل، وبغية استيعاب الإطار النظري للبحث وذلك في تحديد مفهوم الأمن الحضري، وتبيان دوره في تحقيق النظام العام والقضاء على الأسواق الفوضوية وخصائصه بالإضافة إلى تحديد أهدافه، اعتمدنا على:

1- مذكرة ماستر حول السياسة الأمنية في الجزائر الشرطة كجهاز التنفيذي[1]: هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الأمن والسياسة الأمنية في الجزائر مقوماتها مستوياتها وأهدافها، وتطرق الباحث إلى أبعادها المختلفة الاجتماعية السياسية والاقتصادية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي ودراسة الحالة.

2- دراسة حول حماية النظام العام مسؤولية مشتركة بين المحافظ و الأمن العام: تطرقت الدراسة إلى تعريف النظام العام، عناصره، وكيفية المحافظة عليه، كما أنها برزت أهمية النظام العام و علاقته بالأمن العام.

1- بن عافية مراد، السياسة الأمنية في الجزائر (الشرطة كجهاز التنفيذي)،**مذكرة ماستر**، في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014

3- أطروحة دكتورا حول إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر[2]: تطرقت الدراسة إلى تعريف الاقتصاد غير الشرعي في الجزائر والأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة، كما بينت الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية للتخلص من الظاهرة .

إشكالية الدراسة:

لقد عرفت الجزائر منذ عدة سنوات ظاهرة الأسواق الفوضوية خاصة في الأحياء الشعبية المكتظة، وهذا راجع للهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ما دفع إلى ظهور تناقضات ثقافية واقتصادية في مدينة الجزائر عموما، حيث ظهرت عديد من المشاكل السكانية وأصبحت الدولة غير قادرة على تلبية الحاجيات الاقتصادية للسكان و يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم فاعلية التخطيط الحضري هذا ما يشكل تحديا كبيرا و واضحا أمام الأجهزة الأمنية و على رأسها الأمن الحضري الذي يعتبر مدخلا أساسيا في الحفاظ على النظام العام في القطاعات الحضرية والحد من الانتشار المتزايد لهذه الأسواق هذا ما يبرر الحاجة لفتح نقاش علمي حول ظاهرة انتشار الأسواق الفوضوية في الأوساط الحضارية الجزائرية.

وهذا بهدف تشخيص هذه الظاهرة وإبراز دور الأمن الحضري في الحد منها وتحقيق النظام العام.

واستنادا على ذلك وانطلاقا منه، تسعى هذه الدراسة للمناقشة ظاهرة الأسواق الفوضوية في المدن الحضرية في الجزائر وما تسببه من إخلال بالنظام العام و استقطاب مختلف الآفات الإجتماعية إليها ودور الأمن الحضري في التعامل مع هذه الظاهرة وكيفية القضاء عليها وتحقيق النظام العام. نطرح الاشكال الآتي:

إلى أي مدى تمكن الأمن الحضري من تطبيق النظام العام، لاسيما في مسألة الأسواق الفوضوية في الجزائر وتحديدا في بلدية القصبة؟

وتنبثق من الإشكالية جملة من **التساؤلات الفرعية**، هي:

. ما هو المقصود بالأمن الحضري؟ وما هي أهميته في البلاد؟

2- مالك هاني خريسات،دراسة حول حماية النظام العام مسؤولية مشتركة بين المحافظ و الأمن العام.نقلا : policemc.gov.bh

-3- . قارة ملاك، اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الج ازئر مع عروض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنيغال، **اطروحة دكتوراه**،كلية علوم الاقتصاد والتسيير،2009-2010، جامعة منتوري، قسنطينة

- ما المقصود بالنظام العام؟ وما هي اهدافه؟
- ما هي الأسباب المؤدية لانتشار ظاهرة الأسواق الفوضوية؟
- ما هي آثار الأسواق الفوضوية على الاقتصاد الوطني وعلى التجار النظاميين وعلى سكان الاحياء المجاورة لتلك الاسواق؟
- ما هي إستراتيجية الأمن الحضري في القضاء على الأسواق الفوضوية في بلدية القصبة؟

الفرضيات:

الفرضية المركزية:

نصوغ الفرضية المركزية من نوع الفرضية الشرطية كآلاتي؛

إذا أدى الامن الحضري دوره الكامل، سيتحقق النظام العام لاسيما في مسألة محاربة الاسواق الفوضوية في الجزائر العاصمة.

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ترابطية تكاملية بين الامن الحضري والنظام العام في البلد.

2-كلما كانت هناك استمرارية من قبل الأمن الحضري في مكافحة الأسواق الفوضوية، كلما تحقق النظام العام.

3. كلما زادت درجة رضا المواطنين على الاسواق الفوضوية، كلما تأكد مواصلة واستمرار تلك الأسواق رغم منعها قانونيا.

4. للهيئات المحلية الصلاحية والقدرة الكاملة في ايجاد الحلول البديلة للباعة الجائلين

5. كلما تظافرت الجهود في مكافحة الأسواق الفوضوية، كلما زاد مستوى تحقيق النظام العام.

حدود الإشكالية: تنقسم الى قسمين هما؛

أ. الحدود الزمنية: لقد بدأنا دراستنا في نهاية سنة 2018م، وجاءت الدراسة بعد حملة واسعة للقضاء على الاسواق الفوضوية في الجزائر تلك الاسواق التي شكك جل المواطنين انها لن يقضى عليها يوما فالمحاولات والمبادرات كانت عديدة ولكن جميعها عرفت الفشل. فانطلقت الدراسة تبحث

في الفترة التي تم توقيف تلك الاسواق وما بعدها مباشرة (سبتمبر الى ديسمبر 2018)، لدراسة دور الامن الحضري في ذلك ومدى الوصول الى تحقيق النظام العام في المدينة.

ب . الحدود المكانية:

إن كان القرار الوزاري يهتم بتنفيذ القضاء على الاسواق الفوضوية في الجزائر ككل فقد اخترت مدينة الجزائر وتحديدا بلدية القصبة لسببين لقربي السكني والعملي منهما. ولشهرتهما بانتشار الأسواق الفوضوية.

الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المقاربات والمناهج العلمية أهمها فيما يلي؛

1. **منهج دراسة الحالة:** لأن دراستنا إجتماعية أمنية تتعلق بدور الأمن الحضري في تحقيق النظام العام والحد من الأسواق الفوضوية، إذا قمنا بدراسة ميدانية تحليلية حول مدى نجاعة إستراتيجية الأمن الحضري في مكافحة الأسواق الفوضوية، وكان يتطلب منا تحديد الحالة بدقة، ودراستها لنتمكن فيما بعد اسقاط نتائجها على المجتمع الجزائري ككل.

وستحتاج الدراسة الى تحليل ووصف للظاهرة.

2ـ المقاربة الوظيفية: من خلال البحث في مدى اداء الامن الخضري لوظائفه بعدما وصفنا تلك المهام ولوظائف عامة.

3 **المقاربة الاتصالية:** للبحث في طرق وحالات الاتصال بين الامن الحضري والهيئات والسلطات المعنية بقرار القضاء على الاسواق الفوضوية من جهة، وبين الامن الحضري وطريقة اتصاله في عملية تنفيذ القرار بالباعة المتجولين.

تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين يتناول الفصل الأول دراسة للإطار المفاهيمي، حيث

تطرقنا إلى مبحثين، يتناول الأول مفاهيم الأمن لغة واصطلاحا وخلصنا إلى تعريفه الإجرائي وأهم

الخصائص، أما في المطلب الثاني فقد اعتمدنا بتعريف الأمن الحضري وخصائصه وأهدافه وتعريفه الإجرائي.والمبحث الثاني فقد قمنا بتعريف النظام العام لغة واصطلاحا ثم عرجنا على تبيان علاقته بالأمن.

أما **الفصل الثاني** فهو عرض تطبيقي للدراسة وتحليل للبيانات وينقسم إلى مبحثين؛ **الأول** منها تمثل في تعريف لبلدية القصبة، أما المبحث الثاني فقمنا بتوضيح أدوات جمع البيانات وبتحليل نتائج الاستبيان ومن ثم تقييمها.

صعوبات الدراسة:

إن صعوبات البحث نختصرها في قلة الدراسات والكتب الموجودة حول ظاهرة انتشار الأسواق الفوضوية، فقد وجدنا بعض الدراسات في المجال، لكن جلها تطرقت إلى ظاهرة الأسواق الموازية وركزت على الجانب المالي. لكن الدراسة كانت من منظور تحليل للسياسات الدولة لاسيما الأمنية والتنظيمية، لما أحذت الظاهرة منعرجا خطيرا في بداية العشرية السوداء وانتشرت كالطفيليات تقريبا في أحياء وشوارع ولايات الوطن فأصبح من الضروري القيام بدراسات لمعالجة الظاهرة.

الفصل الأول:
الاطار المفاهيمي للأمن الحضري والنظام العام

تمهيد :

يتناول الفصل الأول دراسة للإطار المفاهيمي، و فيه تطرقنا إلى مبحثين، يتناول الأول منها مفاهيم الأمن لغة واصطلاحا وبينا أهم نظرة مفكري علم وتاريخ الافكار السياسية حول المصطلح وخلصنا إلى تعريفه الإجرائي، أما في المطلب الثاني فقد ركزنا على تعريف الأمن الحضري اصطلاحا من وجهة نظر عديد من الكتاب ثم فرغنا الى تحديد تعريف اجرائي له، واستخلصنا خصائصه، اضافة الى تبيان المهام ام الوظائف الموكلة الى رجال الامن الحضري ومنها نستشف فائدة وأهمية هذا النوع من الامن.

أما في المبحث الثاني فقد قمنا بتعريف النظام العام لغة واصطلاحا في مطلب أول، ثم بينا علاقته بالأمن في المطلب الموالي منه.

المبحث الأول: تعريف الأمن الحضري وخصائصه

يعتبر الأمن الحضري مصطلحا مركبا يتكون من كلمتين هما: "الأمن" و"الحضر"، ولكلاهما تعريفا خاصا بهما وجب تقديمه ثم عرض تعريف المصطلح المركب تماشيا وأصول التدرج المنهجي في التعريف. والتعرف على اصول ونشأة فكرة الأمن، مصدر الامن الحضري والمهام الموكلة اليه أيضا.

المطلب الأول: الاصول الفكرية لمفهوم الأمن

لقد اختلفت اتجاهات الباحثين والمفكرين في مجال الدراسات الأمنية حول مفهوم الأمن وكيفية وضع تعريف جامع يحيط بجوهره وأهدافه، متضامنا أبعاده وأنواعه، ممتدا الى ينابيعه ومصادره، ولعل سبب هذا الخلاف هو تأثير كل موقع منهم من خلال زاوية نظر الى الأمن وانعكاسات تخصصاتهم العلمية ودراساتهم الأكاديمية على موقع الأمن في هذه الدراسات وعلى تأثره بها وتأثيره عليها.

يقابل كلمة الأمن الخوف، ويعني في مدلوله الطمأنينة والآمان وزوال الخوف والتهديد به، ولقد ارتبط منذ القدم بالحاجيات الأساسية للإنسان، و يرتبط الأمن بالخوف وهو أكبر مهدد لبقاء الانسان واستمراره، وسنقدم تعريفه اللغوي ثم الاصطلاحي على النحو الآتي؛

لغة: هو نقيض الخوف وهي السلامة، وكلمة الأمن لغة مصدر الفعل أمن، أمنا و أمانا وأمنة؛ أي اطمئنان النفس وسكون القلب و زوال الخوف، ويقال أمن من الشر أي سلم منه، وهي هنا تعني بأن الشيء في حرز و حماية من الخطر[3].

اصطلاحا: هو ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، وهو الشرط الأساسي للنجاح؛ أي وجهة أو أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا، بل أنه من ألزم

---

[3]- عبد المولى هايل طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012، ص18.

الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها[4]. ومن خلال التعريف فقد اعتبره الباحث الشرط الاساسي الذي تقوم عليه البشرية وتستمر.

وعرفته دائرة المعارف البريطانية على أنه: حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"[5].

وعرفه أكبر المهتمين والباحثين في التنظير للأمن "باري بوزان" بأنه العمل على التحرر من التهديد[6].

وقد أجمعت بذلك التعاريف على ضرورة الامن حتى نحمي افراد المجتمع والدولة عامة من الأخطار المهددة لاستمرارها.

كما عرف الأمن على أنه على أساس ثمرة الجهود المبذولة والمشتركة من قبل الدولة وأفراد المجتمع خلال مجموعة الأنشطة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي في ذلك المجتمع[7]. وبذلك ارتبط بالأمان والاستمرارية في الحياة بالأمن.

اعتبر مصطلح الأمن في حد ذاته متشعب وتختلف تعاريفه ومفاهيمه، وذلك بحسب طبيعة توظيفه، فالأمن الغذائي ليس مرادف للأمن الاقتصادي، والأمن الصناعي مغذي للأمن البيئي، فيما الأمن الإقليمي أشمل من الأمن القومي والوطني، والأمن والسلم العالميين أوسع وأكثر تشعبا من كل السياسات الأمنية المحلية.

التنظير المستفيض والمطول الذي حظي ولا يزال يحظى به مفهوم الأمن والقضايا المتعلقة به خلال العقود الأخيرة، لا ينفي اطلاقا مركزية هذا المفهوم في التفكير والحس البشري منذ بروز الملامح الأولى للحياة الإنسانية وبدايات تأسيسها وتطورها، فحتى خلال فترات البساطة التي ميزت

---

[4]. هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق الذكر، ص19

[5]–عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للنشر الطباعة والتوزيع، 2005، ص1.

[6]. **المرجع ذاته**، والصفحة ذاتها.

[7]–محمد غالب بكزادة، **الأمن وإدارة أمن المؤتمرات**،ط2، مصر: دار النشر للتوزيع، 2000، ص19

هذه الحياة في بدايات تشكيلها، يمكن الحديث فيها عن مفهوم معين للأمن و هو المفهوم الذاتي والطبيعي للحفاظ على الذات الإنسانية، بيد أن تطور هذه العلاقات الإنسانية وتشابكها مع مرور الأزمنة والعصور لاسيما ضمن تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية للأفراد والجماعات وعلى رأسها توفير الغذاء والسكن أدى الى الاهتمام أكثر بقضية الأمن وكيفية تحقيقه[8].

ومن هنا برزت أهمية التعاون كأولى صور الحس المجتمعي والتي دفعت بمرور الزمن بتشكيل حياة اجتماعية تتجه أكثر للنظام والذي ارتبط عضويا بتوفير الأمن.

ان اهتمام الفلسفات القديمة سواء في الشرق الادنى(الثقافات الهندية والصينية والفارسية) أو مثيلاتها في الغرب (الثقافتين اليونانية والرومانية) بقضايا وشؤون السياسة والحكم و تبلور مفهوم الدولة، واكبه تفكير متواصل حول كيفية حماية، ليس المجتمع فحسب، بل الدولة أيضا من التهديدات الخارجية و بدوره ارتبط ظهور الدولة القومية الحديثة بعدة أبعاد لعل من أبرزها إرساء قواعد النظام وتحقيق الأمن في خصم الصراعات و الفتن الدينية والقومية التي عرفتها أوروبا خلال القرن السادس عشر للميلاد، ويكفي أن نشير هنا الى أن فلاسفة العقد الاجتماعي و على رأسهم "توماس هوبز" أكدوا أن الدافع الأساسي وراء انخراط الناس في مجتمعات أو عبر ما اصطلح عليه "العقد الاجتماعي" إنما كان الهدف منه البحث عن الأمل في مقابل تنازل هؤلاء الناس عن حرياتهم لسلطة مركزية مشتركة.

لقد ارتبط مفهوم الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة خلال القرن الماضي بمضامين دقيقة لعل أبرزها ربط الأمن في الأساس بالقوة العسكرية للدولة، ويرجع هذا الأمر في الأساس إلى زمن الواقعية الكلاسيكية التي جسدها ميكافيلي في كتابه "الأمير"، حيث رأى بأن القوة هي أساس استقرار الحكم والإمارة و أن الدولة هي مركز القوة التي تقوم بتحديد قواعد السلوك التي ينبغي على السياسي الأخذ بها واتباعها*.

---

[8]. سليمان عبد الله الحربي، "مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 14، 2008، ص10.

*- انظر كتاب الأمير لمكيافيلي.

استمر العمل بهذه القاعدة الواقعية كقاعدة محددة لمفهوم الأمن، والتي مفادها أن الأقوياء يفعلون ما تمكنهم قوتهم من فعله، والضعفاء يتقبلون ما يتعين عليهم القبول به، إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين للميلاد، بحسب الواقعيين يعد ارتباط مفهوم الدولة بالقوة ضرورة منطقية، ولعل هذا ما دفع عالم الإجتماع الألماني "ماكس فيبر" إلى أن يبرز الخاصية الأساسية للدولة في كونها تعني احتكار استخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة، وكأنه بذلك يريد نفس عقلانية "توماس هوبز" وفلاسفة العقد الاجتماعي والتي مفادها تأكيد صفة وخاصية المقايضة بين الدولة ومواطنيها أو رعاياها؛ أي إلتزام الدولة بتوفير الحماية والأمن لهم في مقابل أن يقوم هؤلاء بالإذعان لسلطتها[9].

أحدثت العولمة عدة تغيرات من خلال زيادة حدة التشابك في العلاقات بين الدول، وكذا الطفرات النوعية التي شهدتها المعارف التكنولوجية، وزيادة وتيرة الاعتماد المتبادل بين الدول أعطت لمفهوم الأمن مضامين جديدة تشمل أبعادا إضافية يتميز الكثير منها بالتعقيد.

لقد اكتسى الأمن خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين العديد من الدلالات الإضافية التي تناولها مجموعة من المفكرين والباحثين في حقل العلوم السياسية.

والتعريف الاجرائي الذي يمكن تقديمه للمفهوم هو؛

يعتبر الأمن وقاية وآمان من مختلف الأخطار والآفات التي يمكن أن تهدد حياة المواطن ذلك عن طريق ما توفره الأجهزة الأمنية (مصالح أمن الحضري أمن دائرة) من حرص وخطط وإستراتجيات لضمان توفير الأمن للمواطن.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الحضري والمهام الموكلة اليه

بعد توضيحنا لمفهوم الأمن ذلك المصطلح الأساس من المصطلح المركب الأمن الحضري، وجب تقديم مفهوم هذا الأخير الذي اعتبر من بقايا الحرب الباردة ويعتقد أنه يرتبط

[9]- مرادبن عافية، **مرجع سابق**, ص12

بالحاجة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية، والبيئية للأمن البشري في المدن التي يتمايز سكانها على أساس الطبقة والعرق والأصل، فهو مفهوم معقد ومتعدد الجوانب كما هو الحال بالنسبة لطبيعة المدن و تركيبها وتكوينها.

وان عرفنا كلمة الامن فعلينا تعريف كلمة "الحضر" ذلك الشق الثاني من المصطلح المركب والذي يعد المتغير الاساس في موضوع الدراسة، ويقصد بالحضر لغة؛ هم سكان المدن والأرياف اللذين توقفوا عن التنقل والترحال، وعرفوا الاستقرار. وعرف الكلمة في قاموس الحَضَر أهل المدن والقرى والرَّيف[10]. وبالتالي فان الامن الحضري يخص أمن الاهالي المستقرين في بقعة جغرافية محددة.

ولا يمكن اختزال الأمن الحضري في قمع الجريمة أو الحد منها، وإنما هو مفهوم معقد التركيب ويرتبط مع مشاكل أخرى مثل: الصحة، والتعليم، نوعية البيئة، والتخطيط الحضري، حركة المرور والطرقات. ويتضمن كذلك تضارب المصالح وخاصة فيما يتعلق بتقاسم الفضاء والزمن في المدينة، مشاكل إدمان المخدرات، والتوترات العرقية، وغيرها من القضايا والمشاكل التي تحيط به.

ولقد أصبح البعض يفرق بين الشرطة والأمن الحضري، لكن الحقيقة ان الاخير هو جزء لا يتجزأ من الأول، فالشرطة هي الكلمة الاولى التي اعتمدت في مجال الامن الداخلي للمجتمعات منذ نشأة الفكرة في المجتمعات الغربية أم الاسلامية ولكل منهم تاريخ لنشأتها وتطورها.

الشرطة أم بوليزيا من أصل روماني (بوليس) كلمة تلاحقت الاختلافات حول تعريفها لكن بالمعنى العام تعني الصيانة، والأمان والطمأنينة[11]. ولما عرف عصرنا بعصر التخصصات فان الشرطة هي الاخرى عرفت تخصصات كثيرة كالشرطة الادارية والعلمية، الأمن الحضري، والقضائية، الشرطة العمومية، والشرطة العسكرية، وشرطة الحدود الأمن الحضري، وعدة تخصصات أخرى

. قاموس المعجم الوسيط ،اللغة العربية المعاصر، عربي . عربي، نقلا عن الموقع:

[10] https://www.**almaany.com**/ar/dict/ar-r/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%B1/

[11]. محمد سفيان بداوي، سارة بن مبارك، "الأمن الحضري كأحد الآليات الحديثة في الحفاظ على الامن الاجتماعي والاستقرار دراسة سوسيولوجية على واقع عمل الامن الحضري في مدينة الجزائر العاصمة"، **مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية**، العدد 10،الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2017، ص07.

وكل اختصاص له مجاله الواسع، وجميعهم تحت سلطة المديرية العامة للأمن الوطني. وجميعهم تحت سلطة المديرية العامة للأمن الوطني.

وكلاهما هيئات من هيئات ضبط الاجتماعي لإقامة النظام العام وضمان الاستقرار بمختلف أشكاله الاجتماعي والسياسي... داخل المجتمعات. والضبط العام يتمثل في التشريعات وتتولى الجهات المعنية تطبيقها[12]، ومنها الأمن الحضري.

إن عدم الأمان ليس فقط خوفا من السطو والسرقة، بل يمكن أن تنبثق عن كثير من الأخطار مثل أزمة المرور، والبيئة غير الصحية أو ما يطلق عليه التدهور البيئي، وتدهور الأماكن العامة، وفوق كل هذا، الخوف من غياب المساعدة والنجدة عند الحاجة، وعدم تقديم خدمات الحماية أو الدعم عند حدوث المشاكل. وهذا قليل من قائمة لا نهاية لها، لإبراز التعقيد الموجود في مفهوم الأمن الحضري.

وبالتدرج فان الأمن الحضري هو مجموعة من مراكز الشرطة تابعة لأمن الدائرة تعمل داخل إقليم الإختصاص، ويختلف عددها من إقليم لأخر تهدف لنشر الأمن وتعزيز الثقة بين المواطن و أجهزة الشرطة أو تحقيق ما يسمى بمصطلح الشرطة الجوارية. وذلك كان التعريف الاجرائي الذي يقترح في تعريف الأمن الحضري.

ولا بد بعد تقديم تعريف الظاهرة ان نستنبط خصائصها التي تميزها عن بقية الظواهر لاسيما تلك المشابهة لها، ونوجزها في الآتي؛

ـ الميزة الخاصة للأمن الحضري أنه أقرب إلى المواطن من مصالح الشرطة الأخرى فهو يجسد مبدأ الشرطة الجوارية على أرض الواقع.
ـ تعمل لأجل خلق نظام عام والامتثال لمعايير وقيم الحياة الاجتماعية

ـ تعتبر قوة أم هيئة نظامية لأي دولة في محيط محدد جغرافيا يوكل اليها البحث في كيفية المحافظة على النظام العام تنفيذا للقوانين.

توكل للأمن الحضري مجموعة من **المهام** على رأسها الأتي:

---

[12]. محمد سفيان بداوي،**مرجع سابق الذكر**، ص 05.

. ضمان حماية الاشخاص والممتلكات

ـ وقاية المجتمع من الانحراف والجريمة

. القيام بالتحريات اللازمة.

ـ القاء القبض على المخالفين للقانون

ـ مراقبة وتنظيم حركة السير والمرور

ـ يعيد زرع الثقة بين المواطن والأجهزة الأمنية عن طريق تنظيم معارض للأجهزة الشرطة (الوسائل والعتاد).

ـ محاربة الآفات الاجتماعية داخل إقليم الاختصاص عن طريق تنظيم حملات توعوية وتحسيسية.

من خلال ما سبق يتضح أن مفهوم الأمن الحضري يعكس هدفا ووسيلة في آن واحد.

المبحث الثاني: تعريف النظام العام وعلاقته بالأمن

ينقسم المبحث الى مطلبين الاول يعرفنا بظاهرة النظام العام، والثاني سيبحث في العلاقة الكامنة بين الامن كمتغير أول والنظام كمتغير ثاني.

المطلب الأول: مفهوم النظام العام

ينطلق المطلب من تعريف النظام العام اصطلاحا بعد التطرق لتفكيك الكلمة المركبة وتعريف مفرداتها لغة واصطلاحا.

أ. تعريف النظام لغة : ذكر الخليل في معجمه أن الانتظام هو الاتساق[13].

وقد ذكر ابن فارس بأن النون والظاء والميم أصل يدل على تأليف شيء وتأليفه أي تثبيته[14].

ولم يخرج المعنى الوارد في المعاجم الأخرى عن معنى الاتساق والتأليف والانتظام فورد في معجم الوسيط بأن نظم الأشياء نظما ألفها وضم بعضها إلى بعض وأضاف معنى الاتساق عندما قال: (انتظم الشيء تألف واتسق يقال نظمه فانتظم)[15]. وبنفس المعنى ذهب "محمد الرازي" في مختار الصحاح بأن الانتظام هو الاتساق[16].

وكلمة العام لغة: هي عم لقد ورد في معجم العين للفراهدي (عم الشيء بين الناس يعم عما فهو عام : إذا بلغ المواضع كلها) وأضاف بأن العامة (خلاف الخاصة)[17].

---

[13] الخليل بن أحمد الفراهيدي،**كتاب العين**،ج3، ط2، انتشارات الاسوه–قم،1420ه، ص 1810.

[14]– ابن فارس **معجم مقاييس اللغة**، ج5 ط1، دار الفكر للطباعة، دون ذكر سنة النشر.

وقد ذكر ابن فارس أن العين والميم أصل صحيح يدل على الطول والكثرة والعلو واتفق مع ما ورد في العين من أن العام ضد الخاص، وبنفس المعنى السابق ورد في كتاب مختار الصحاح للرازي فقد جاء فيه أن العامة ضد الخاصة[18].

وقال الأزهري في كتابه تهذيب اللغة العمم هو الجسم التام ويقال استوى شباب فلان على عممه أي على طوله وعامه.

التعريف الاصطلاحي للنظام العام:

تعد فكرة النظام العام من الأفكار الأساسية في القانون عموما وفي القانون الدولي الخاص خصوصا، وقد اتفق الفقهاء على صعوبة إيجاد تعريف محدد للنظام العام وشبهوا ذلك بأنه المغامرة في رمال متحركة أو امتطاء لجواد جامح.

وتوجد تعريفات عديدة بعدد الفقهاء الذين بحثوا في هذا الموضوع ويعود السبب في ذلك إلى مرونة فكرة النظام العام من زمان لآخر فهو فكرة نسبية ومتغيرة.

وقد عرفه بعض الكتاب **الإنجليز** بأنه الأساس أو المبدأ الذي يوجب استبعاد تطبيق القانون الأجنبي الواجب التطبيق في الحالات التي يخالف فيها تطبيقه سياسة القانون الإنجليزي أو قواعد الآداب العامة المدعية في إنجلترا أو مع ضرورة المحافظة على النظم السياسية فيها.

وعرفه بعض الكتاب **الفرنسيون** من حيث كونه معيار عام يكون للمحاكم ضمن نطاقه سلطة تقديرية محدودة بأن تطعن بالمعاملات أو النزاعات المعروضة أمامها والتي تعتبر من وجهة نظرها مسيئة للنظام العام، ونحن نرى من خلال التعريف السابق بأن مفهوم النظام العام.

من وجهة نظر الكتاب الفرنسيون يستخدم كدافع يمكن اللجوء إليه من قبل القاضي المعروض أمامه النزاع،فهو وسيلة يتم من خلالها استبعاد القانون الذي يسيء للنظام العام من وجهة نظر القاضي التقديرية .[(20)] كما أنه يلازم بعض النصوص التشريعية، التي لها صفة الامر بمعنى أنه لا يجوز الاتفاق على خلافها. أما الفقه **الألماني**، فلم يذهب بعيدا عن المفهوم السابق، فيرى بأن

النظام العام هو مجموعة القواعد التي تتصل بأساس المنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد، ويمثل انتهاكها وحذفها اعتداء على النظام العام وخدشا له.

هذا ولم يذهب الفقه العربي بعيدا عن الفقه الأوروبي في بيان مفهوم النظام العام فقد عرفه الفقه الجزائري على أنه؛ مجموعة الأسس والركائز الجوهرية التي يقوم عليها المجتمع في وقت معين سواء كانت هذه الأسس تتعلق بالمنظومة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية.[21]

المطلب الثاني: علاقة النظام العام بالأمن الحضري

لابد من تحديد تلك العلاقة الكامنة بين المتغيرات الاساسية لموضوع الدراسة، ولعلها تتضح أنها علاقة تكاملية فتحقيق الأمن ومنه الحضري يضمن تحقيق النظام العام، وبالتالي استقرار المجتمع وأمنه من شتى المخاطر المهددة.هذا ما يؤدي إلى النهوض بالمدينة حتى يتسنى لجميع المقيمين الاستفادة بشكل واسع من الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد توفرها هذه المدن ، وهذا بغض النظر عن وضعهم

الاجتماعي، والاقتصادي، أو اختلاف جنسهم، أو أصلهم العرقي وديانتهم. كما أن مساهمة كل سكان المناطق الحضرية وبالخصوص والفقراء منهم والشباب والنساء في كل مستويات التخطيط وعملية صنع القرار، يعد ضرورة وأمرا أساسيا في إنشاء مدن أكثر أمانا.

ومن خلال تحقيق الأمان والنظام العام فانه من الحتمي أن الدولة حققت بذلك استقرارا في مختلف جوانب الحياة، منها الاجتماعية والاقتصادية، فضبط الجو العام ومحاربة كل ما هو غير قانوني مثل الاسواق الفوضوية فهي بذلك تساعد على تنمية اجتماعية واقتصادية وحفاظ على جمالية المدن أيضا، و بذلك يمكن القول أن هنالك علاقة ترابطية بين الأمن و النظام العام فهو جزء لا يتجزأ منه.

خلاصة الفصل:

من خلال الأفكار والمعلومات الواردة في الفصل الأول، نخلص إلى أن الامن الحضري يهدف لإيجاد الظروف المناسبة والمواتية التي تعمل على مساعدة الدولة لتلبية حاجياتها المختلفة، من خلال حفظ النظام العام، سعيا وراء تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي قدرته على السير نحو خطى واضحة للتنمية باختلاف أشكالها وأنواعها.

وما تحقيق اهداف الامن الحضري واعتماد كل مهامه إلا دلالة على الإرادة السياسية الحقة، في إطار السياسة الأمنية للبلاد، والتسيير الإداري الكفء، وجعل المدخلات (المطالب) والمخرجات البيئية تتماشى بصورة سليمة وخطط السياسة العامة ككل. فهو بذلك يعمل على الدفاع عن إيديولوجية الدولة، مع صيانة الثقافة الوطنية والحفاظ على مكونات وثوابت الهوية الوطنية، والدفاع عن السلام لتحويل مخصوصات التسلح للتنمية.

بحث الفصل في تعريفات الامن والأمن الحضري وتبين من خلالها خصائص وأهمية ومهام هذا الأخير. إلى جانب تعريف النظام العام وأدواره وصولا الى تحديد تلك العلاقة الرابطة بين الامن الحضري والنظام العام والتي تمثلت في العلاقة التكاملية، وستتضح تلك العلاقة والمهام الكبرى للمتغيرين في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:
واقع مجتمع الدراسة اثناء وبعد القضاء على الاسواق الفوضوية

تمهيد:

أصبح مفهوم الأمن الحضري واضح من خلال الفصل السابق فهو مجموعة من مراكز الشرطة تسعى إلى تطبيق القانون والحفاظ على النظام العام، يحتوي الفصل الثاني من الدراسة على مختلف الإجراءات المنهجية والتطبيقية التي من خلالها يمكن أن نتعامل مع الجانب الميداني للدراسة. وذلك من خلال تحديد مجالات الدراسة أي المجال الزمني والمكاني وكذلك المجال البشري بالاعتماد على المنهج الملائم للدراسة مع تحديد حجم مجتمع الدراسة وخصائصه الديموغرافية، والوظيفية وطريقة اختيار العينة بالإضافة إلى الوسائل والأدوات المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، بغرض تحليلها وتفسيرها وذلك لتحقيق مبدأ أساسي من مبادئ الدراسة الذي يتمثل في ضرورة الربط بين الجانب النظري والجانب الميداني لموضوع الدراسة، لإضفاء صفة الواقعية عليه وفق إجراءات منهجية تتلاءم معه وتتماشى مع طبيعته وأهدافه.

تعتبر الدراسات الميدانية إحدى أدوات جمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة المدروسة، حيث سنعرض مجالات الدراسة (المكانية والبشرية، والزمنية)، كما سنقوم بعرض ما جمعناه من خلال المقابلة واستمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة تم تفسيرها ومناقشتها من جوانب مختلفة بناءا على الملاحظة الميدانية المباشرة، للحصول على النتائج المراد الوصول إليها وبلوغ الهدف الرئيسي من خلال تلك النتائج ثم امكانية اسقاطها على مجتمع الدراسة برمته. ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيم هذا فصلين بمحاورهما ستتبين من خلال ما هو آت.

المبحث الأول: التعريف ببلدية القصبة

نتطرق في المبحث الأول للفصل الثاني إلى تعريف بلدية القصبة، حيث سنتعرف عن الموقع الجغرافي والكثافة السكانية والتاريخ العتيق للبلدية وخصائص ومميزات سكانها، والبلدية معروفة على المستوى العالمي بأماكنها السياحية العريقة المدرجة في المنظمة العالمية لليونيسكو، و ما يميزها عن باقي بلديات و ولايات الوطن.

المطلب الأول: معالم بلدية القصبة العتيقة

تعتبر قصبة الجزائر الشهيرة دون إضافة اسم المدينة هي قسم من مدينة الجزائر، أو المدينة القديمة وتوجد في عديد من مدن المغرب العربي التي عرفت تواجد آل عثمان فيها في القرن السادس عشر للميلاد، كقصبة مدينة تونس العاصمة، وكانت دائما مقر الباشا الحاكموكانت مقر السلطان، وتم بناؤها على الجبل المطل على البحر الابيض المتوسط لتكون قاعدة عسكرية مهمتها الدفاع عن القطر الجزائري كله، وقد كانت القصبة عبارة عن حصن يغلق ليلا وله عدة أبواب في جهاتها الأربع أهمها باب الوادى من الغرب وباب الجديد في الجهة العليا وباب الجزيرة (دزيرة) من جهة البحر وباب عزون من جهة الشرق.

هي بلدية من أعرق بلديات ولاية الجزائر، بلغ عدد سكانها حوالي 62،582 نسمة وفقا لاحصاءات سنة 2006.

فالقصبة (CASBAH) هي الوحيدة التي تدعى قصبة بدون اضافة اسم المدينة فمثلا في قسنطينة يوجد بها قصبة فنسميها قصبة قسنطينة، وتوجد قصبة بجاية ودلس وغيرها في مدن أخرى من مدن الجمهورية الجزائرية.

تعتبر القصبة مجموعة من أزقة وشوارع ضيقة، بناها الأتراك في فترة تواجدهم بالجزائر للدفاع عنها ضد الحملات العسكرية الصليبية، وهي مبنية على طراز تركي وتحوي عدة أزقة أهمها

المعروفة سابقا بتسمية زنيقة مراد نزيم بيك و هو أحد بايات الوسط ويعرف عن البايات على أنها تسير مجموعة من الباشوات مثل "مصطفى باشا"، وزنقة عمار القامة.

وبنيت بحلة جمالية مميزة فالقصبة "عبارة عن سرح لمجموعة متشابكة من المنازل المبنية على منحدر. بشوارعها الضيقة والمتعرجة تجعل من المنطقة خالية من السيارات، لذا التزود بالوقود أو جمع القمامة لا يزال يتم عادة من قبل الحمير. وهي تشكل مثلثا تنظم قاعدته إلى خليج الجزائر"[19]، محصنة بأسوار وأبراج منها قاع السور وبرج فنار.

وتحوي القصبة عدة قصور أهمها قصر الداي- أو كما يعرف بدار السلطان- وقصر الرياس وقصر خداوج العمياء ودار عزيزة، و كذلك تحتوي القصبة على مساجد عديدة هي الجامع الكبير والجامع الجديد وجامع كتشاوة وجامع علي بتشين وجامع السفير وجامع السلطان وجامع سيدي رمضان بالإضافة إلى مساجد صغيرة كمسجد سيدي محمد الشريف وسيدي عبد الله وسيدي بن علي بالإضافة إلى ضريحها الشهير سيدي عبد الرحمن الثعالبي الذي لا يزال يمثل مزارا كبيرا في حي القصبة بالإضافة إلى جامع كبير تم هدمه في بداية الاستعمار الفرنسي كان يتوسط ما يعرف اليوم بساحة الشهداء.
كما تتميز قصبة الجزائر العاصمة بتشكيلة مميزة من المنازل التي اطلق عليها اسم الدويرات بالنظر الى صغر حجمها مقارنة مع المنازل الاخرى التي اشتهرت في القصبة وأصبحت قصورا و متاحف ..
و فيما يلي بعض الصور التي ترسم معالم قصبة الجزائر المحروسة :

انتقلت الجزائر من نظام "البايلك" في عهد خير الدين بربروس لتنتقل إلى نظام الدايات وتصير القصبة بمثابة قصر السلطان وحاشيته، إضافة لاحتوائها عدة قصور أهمها قصر الداي وقصر الرياس وقصر خداوج العمية، لقد تعرضت لعملية تشويه كبيرة أثناء فترة الاستعمار الفرنسي. أما الخصوصيات الأكثر تمييزا للقصبة والتي تمنحها كل الروعة هي الأرضية التي بنيت عليها، كما أنها تتكئ من هضبة تنكسر على ارتفاع 118متر، أزقتها متشعبة و هندسة بيوتها خارجيا و داخليا (الدويرات) يعطيها سحرا يرجعك لزمان زاهر قد مضى.

والقصبة هي حسب بعض الإحصاءات ألف بناية تعود إلى زمن الوجود التركي في الجزائر و450 بناية أسّست زمن الاستعمار الفرنسي، عرفت عدّة تحولات مع بداية الإحتلال الفرنسي سنة 1830، حيث

دويرات قصبة الجزائر إرث حضاري يقاوم الإندثار www.radioalgerie.dz/culture/ar

تمّ هدم شطر كبير منها لفسح المجال للمدينة الأوروبية الجديدة، والغريب أن القصبة العتيقة قد صمدت أثناء حدوث الزلزال القوي الذي ضرب الجزائر العاصمة يوم 21 مايو 2003 والذي تسبّب في إنهيار العديد من البنايات الجديدة.

وتعتبر القصبة مركزا سياحيا هاما إذ أنها تجلب كل سنة أكثر من مليون سائح من دول مختلفة، وتستقبل أكثر من 500 ألف مواطن يوميا، نظرا لأهميتها التاريخية والاجتماعية، كما يزورها العديد من المؤرّخين، وعلماء الآثار الأجانب لما تحتويه من آثار عريقة وقصور في غاية الجمال والتصميم، كما أنها أدرجت في 1992 من طرف اليونيسكو في سجل التراث العالمي، وتعمل الدولة الجزائر في اطار السياسة السياحية الحفاظ على الآثار بإعادة ترميم مساجدها العريقة كمسجد كتشاوة بالتعاون مع الجمهورية التركية، ومساجد اخرى في القصبة تشهد اهتماما كمسجد سدي رمضان وسيدي عبد الله، وترميم الكثير من منازلها منذ الاستقلال إلا ان هذه الفترة الاخيرة اعتمدت على ازالة العديد من البنايات وترحيل ساكنيها، وعوض هدم بعضها رممتها وجعلتها ازقة خاصة بمحلات الحرفيين، لتبقى منبرا للسياحة في العاصمة، ويتوافد عليها السياح من الداخل وخارج البلاد أيضا. وحضيت القصبة السفلى بترميم واسع تلك المباني المطلة على ساحة الشهداء والجامع الكبير ، ولازالت بعض شوارعها كشارع بوزرينة (زنقة العرايس) والروتشار وباب عزون وكلها شوارع القصبة السفلى تحطى بالترميم وان كان على وتيرة بطيئة.

عصام بن شيخ، القصبة العتيقة في الجزائر،23أفريل2018/ar/http://www.djanoub.com

المبحث الثاني: الأدوات المعتمدة للبحث في مجتمع الدراسة

لقد كانت عملية جمع المعلومات أولويتنا في الدراسة، ولتحصيل هذه المعلومات قد اعتمدنا على عدة وسائل منهجية معتمدة ،ساعدتنا في إتمام العملية، متمثلة في الاستبيان، المقابلة،الوثائق، مراجع سوف نتعرف على هذه الوسائل تعريفها وخصائصها.

المطلب الأول: أدوات جمع البيانات المعتمدة في الدراسة

من أجل جمع المعلومات والمعطيات بطريقة صحيحة في دراسة الحالة تطرقنا إلى اختيار ثلاثة أدوات بحثية متنوعة وهي الأساسية في منهج دراسة الحالة وهي كالآتي:

أ_ الاستبيان: هو وسيلة للحصول على إجابات على عدد من الأسئلة المكتوبة في نموذج يعد لهذا الغرض ويقوم المجيب بملء الاستمارة بنفسه.

ويعرف كذلك أنه؛ "تلك القائمة من الأسئلة التي يحضرها الباحث بعناية في تعبيرها عن الموضوع المبحوث، من اجل الحصول على إجابات تتضمن المعلومات والبيانات المطلوبة لتوضيح الظاهرة المدروسة وتعريفها من جوانبها المختلفة"[20].

وضمن الإجراءات المنهجية التي اتبعناها في إعداد المذكرة فقد قمنا بإعداد استمارة الاستبيان التي تتكون من محورين: المحور الأول حول البيانات الشخصية، والمحور الثاني يحتوي على الأسئلة المختلفة حول الموضوع.

ب ـ المقابلة: الدراسات التي تستعين بالمقابلة تعد بالغة الاهمية في الدراسات الانسانية ومنها في حقل العلوم السياسية والادارية. وتعتبر من الأدوات الأكثر استعمالا وانتشارا في الأبحاث الميدانية، وذلك لما توفره من معلومات وبيانات[21]، على شكل نقاشات وحوارات بالإضافة إلى الحوار المباشر.

---

[20] ـ محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي_المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2002، ص230.

[21] ـ **المرجع ذاته**، ص87.

الملاحظة: تعتبر مشاهدة مقصودة دقيقة ومنظمة هادفة عميقة ترتبط بالظواهر وهي الخاضعة لها وقد تستعين بآلات وأدوات علمية ودقيقة[22]. وهي انواع اشهرها المباشرة وغير المباشرة والمشاركة.

السجلات والوثائق: اعتبر القرار الوزاري الذي صدر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية اصل هذه المذكرة ومستندها الاول.

مجتمع البحث: يعرف بأنهكل الأفراد الذين يحملون بيانات الظاهرة التي تحت الدراسة، فهو مجموع وحدات البحث التي يراد منها الحصول على البيانات.

ويتمثل مجتمع دراستنا مدينة الجزائر العاصمة، لاسيما سكان بلدية القصبة، واخترنا من مجتمع البحث عينة **مقصودة** من حيث اختيار ساكني البلدية قيد الدراسة دون غيرهم والتجار العاملين فيها والباعة المتجولين أيضا من مختلف الأعمار بداية من عمر 16 عاما. وقمنا بتوزيعأربعين استمارة واسترجعنا 35 منها. فكانت عينة البحث 35 فردا.

المطلب الثاني: المجال الزماني والمكاني للدراسة الميدانية

انطلقت دراستنا الميدانية في شهر نوفمبر من عام 2018 م، حددنا فيها مجتمع البحث، وأفراد العينة، ثم قمنا بإعداد سلسلة من الاسئلة المختلفة التي رأيناها تخدم الموضوع، وذلك بعد المطالعة والتفكير الرزين.

ومن خلال أهمية البحث في الموضوع المختار، والأسباب الذاتية والموضوعية التي حددناها بداية المذكرة (مقدمتها)، فقد عمدنا دراسة الموضوع ميدانا مباشرة بعد تنفيذ القرار الوزاري المتعلق بمكافحة الأسواق الفوضوية

بعد سنوات من التوعد بالقضاء عليها، لكن لما تزايد عددها وعدد الباعة فيها، وارتفاع نسب الاجرام فيها تم تنفيذ القرار. وقد كتبت الجرائد الجزائرية المكتوبة والإلكترونية عن تلك السابقة، منها ما كتبت بوابة الشروق؛

[22] - محمد شلبي، **المرجع السابق الذكر**،ص90.

"قامت مصالح ولاية الجزائر، بعد قرار أصدره والي العاصمة بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والجماعات المحلية وكذا وزارة التجارة بإطلاق عملية واسعة النطاق تشمل 57 بلدية، واتخاذ كافة التدابير للقضاء على التجارة الفوضوية التي أثرت على الاقتصاد الوطني وكذا على صحة المستهلك"[23].

وجاء موضوع القضاء على الاسواق الفوضوية منذ زمن ولكنه بقي بين المد والجزر، وزارة تنتظر الأخرى وينتظر الوالي ورجال الأمن الحضري الأوامر للتنفيذ، ففي عام 2014م حمّل مدير التجارة لولاية الجزائر ميمون بوراس مسؤولية انتشار الأسواق الفوضوية للسلطات المحلية وليس من صلاحيات الوزارة[24]، وهناك من يُحمل رؤساء البلديات المسؤولية عن انتشار تلك الاسواق.

واخترنا أشهر الاسواق الفوضوية في الجزائر العاصمة والتي تعرف تردد الكثيرين عليها من الباعة والمشترين، وفي بلدية شهيرة هي القصبة.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

---

[23] *ايمان بوخليف*، ولاية الجزائر تعلن الحرب على الأسواق الفوضوية، **بوابة الشروق**، *بتاريخ22سبتمبر 2018م، نقلا عن الموقع:*

https://www.**echoroukonline.com**/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7/

[24] **ـ ذات المرجع.**

سنتناول في هذا المبحث تحليل نتائج الاستبيان المعبر عنها بالأرقام في الجداول، التي تمثل مختلف فئات المجتمع حيث سنتناول تحليل هذه الأخيرة بهدف التوصل إلى ما مدى نجاح استراتيجية الأمن الحضري في مكافحة ظاهرة الأسواق الفوضوية.

المطلب الاول: تفريغ الاستبيان وتحليله

الفئة العمرية (سنة)	25-16	40-26	50-41	أكثر من 50
التكرار	3	20	7	5

جدول يمثل متغير السن بالنسبة للعينة المستجوبة

توضح بيانات الجدول أن أغلبية المستجوبين من الفئة العمرية المتراوحة ما بين 26 و 40 سنة لأنها الفئة المعنية بالدرجة الأولى.

الجنس	أنثى	ذكر
	07	28

جدول يمثل متغير الجنس بالنسبة لأفراد العينة

توضح بيانات الجدول الثاني أن عدد الذكور يفوق بكثير عدد الإناث، حيث بلغ عدد المبحوثين الذكور 28 شخصا، ويمثل ذلك فرقا كبير جدا وذلك لكونهم معنيين أكثر من الإناث، وأيضا لكون البلديات محل الدراسة توجد بها أحياء شعبية تتسم بها العائلات بالمحافظة فعديد منهن رفضن الاجابة على الاستبيان والوقوف في الشارع وقراءة الاستمارة.

العمل الحالي	تاجر صاحب محل	موظف	عامل	بائع متجول

التكرار	10	16	6	3

يمثل الجدول توزيع العينة حسب المهن

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الموظفين والتجار هم العينة الغالبة المهتمة بالدراسة، وهذا لأن الموظفين يمثلون الفئة الأكثر ترددا على هذه الأماكن خاصة ذات الدخل المحدود، أما فئة التجار فلأنهم هم أكثر الفئات تضررا من الاسواق الفوضوية والباعة المتجولين.

ساكن بالقرب من سوق فوضوي	نعم	لا
	30	5

جدول يحدد موقع السكان بالنسبة للأسواق الفوضوية

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية افراد العينة تقيم بالقرب من الأسواق الفوضوية، لأن البلدية محل الدراسة تتميز بكثرة انتشار الأسواق الفوضوية. ونحن عمدنا على توزيع الاستمارات للساكنين حوالي الاسواق الفوضوية.

هل تسوقت في الأسواق الفوضوية؟	أحيانا	دائما	أبدا
	21	7	7

جدول يمثل مدى تردد العينة المستجوبة على الأسواق الفوضوية

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية عينة البحث تتسوق من الأسواق الفوضوية في حين أن بعض الفئات الأخرى تتجنب الذهاب لهذه الأسواق لغياب عوامل الأمن والنظافة والنظام.

ما هي أسباب انتشار	غلاء كراء أو شراء	ارتفاع الضرائب	نجاح وثراء العديد

الأسواق الفوضوية؟	المحلات		من الباعة على الأرصفة
	20	7	8

جدول يمثل أسباب انتشار الأسواق الفوضوية

يوضح الجدول أن أغلبية مجتمع الدراسة ترجح سبب انتشار الأسواق الفوضوية لغلاء كراء وشراء المحلات، إذ أنه يتوجب دفع بدل إيجار خاص بسنة واحدة مسبقا على الأقل، كما أن البعض يرجح انتشارها إلى ارتفاع الضرائب ونجاح وثراء الباعة على الأرصفة.

أسعار المنتجات على مستوى الأسواق الفوضوية مقارنة بأسعارها في المحلات	مرتفعة أحيانا	متدنية دائمة	مرتفعة دائما	متدنية أحيانا	متساوية
	5	13	2	8	7

جدول يمثل أسعار المنتجات على مستوى الأسواق الفوضوية مقارنة بأسعارها في المحلات

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية عينة الدراسة تجد أسعار المنتجات بالأسواق الفوضوية متدنية في أغلب الأحيان أو متساوية مع أسعار المحلات، وهناك قلة قليلة تجد أنها دائمة الغلاء، وذلك راجع لقلة التكاليف التي يدفعها هؤلاء التجار كغياب الضرائب وبدل الإيجار.

هل تشجع التسوق في الأسواق الفوضوية ؟	نعم	لا
	25	10

جدول يمثل آراء مجتمع الدراسة حول مدى تشجيعهم للأسواق الفوضوية

نجد أن أغلبية العينة المستجوبة تشجع التسوق في الأسواق الفوضوية؛ لأنها تمثل بالنسبة لهم المخرج الوحيد أمام غلاء المعيشة والارتفاع المبالغ فيه للأسعار أحيانا في المحلات، فهي تجد أن هذه الأسواق أملهم الوحيد خاصة للعائلات ذات الدخل المحدود، بل وحتى ذوي الدخل المتوسط والمرتفع، ففي أيام العطل السنوية نجد أن عدد الوافدين إليها يرتفع ويأتي إليها حتى السواح والمهاجرين اللذين هم في زيارة للبلد والأهل.

تكثر بالأسواق الفوضوية السرقات والألفاظ المنحطة، هل تؤيد الرأي؟	نعم	لا
	30	5

جدول يمثل رأي مجتمع الدراسة حول ظاهرة السرقة بالأسواق الفوضوية

نلاحظ من خلال الجدول أن الأغلبية الساحقة لأفراد العينة ترى أن هناك انتشار واسع للمعاملات غير الأخلاقية والمخلة بالحياء في الأسواق الفوضوية، مع وجود بعض السرقات خاصة للذهب والمال من خلال خطف حقائب اليد، وتعمد تلفظ الكلمات المخلة بالحياء وهذا أمام المارة سواء أكانوا بمفردهم أو رفقة عائلتهم، والتي ينتج عنها عادة مشاداة كلامية وقد تصل الى التشابك والتصادم العنيف بين المارة أو بين سكان الحي والباعة المتجولين، فينعدم النظام والأمن فيها لتصير وكرا للسرقة والاعتداءات المختلفة.

هل تعرضت للسرقة بالأسواق الفوضوية؟	نعم	أبدا
	07	28

الجدول يمثل آراء أفراد العينة حول تعرضهم للسرقة داخل الأسواق الفوضوية.

نلاحظ أن معظم أفراد عينة مجتمع الدراسة لم يتعرضوا للسرقة داخل الأسواق إلا فئة قليلة، وفي كثير من الأحيان هن من فئة النساء، ويرجع ذلك للاحتراس الشديد لكل فرد يأتي للتسوق في مثل تلك الاسواق، لما سمعه عن الانحرافات فيها وعلى رأسها السرقة. فبفعل الاكتظاظ

المعروف في تلك الاسواق ،يجد المنحرفون ظالتهم وسهولة التوغل بين الناس للسرقة والاعتداء على المارة بل وعلى بعض الباعة.

هل يوجد نوعا من الهدوء أمام الأسواق الفوضوية؟	صياح مستمر للباعة	حركة ثقيلة في السير	ألفاظ بذيئة	عدم قدرة مرور السيارات
	10	15	7	3

الجدول يمثل آراء العينة حول ظروف العيش أمام الأسواق الفوضوية

نجد أن أغلب المستجوبين يشتكون من كل الإزعاجات المترتبة عن هذه الأسواق، كثقل حركة السير أو عدم تمكن السيارات من المرور حتى في الحالات القصوى كعدم امكانية مرور سيارات الاسعاف من تلك الطرقات، بل لا تقبل التنقل الى هناك بمجرد معرفة العنوان حتى الخاصة منها وهذا ما يخص شوارع القصبة السفلى شارع بوزرينة والقامة (روتشارد سابقا)، اضافة الى الشوارع الاربعة المحيطة بسوق باب الوادى القديم والذي اوقف فيه رجال الامن النشاط منفذين ، ونفس الإشكال يلقاه سكان الاحياء في حالات الوفاة والأفراح ففي الحالة الأخيرة يجب انتظار أيام الجمعة فقط، حيث يكون الشارع شبه خالي من فوضى الباعة المتجولين، ناهيك عن الصياح المستمر للباعة منذ الصباح الباكر بعد صلاة الفجر إلى غاية بعد العصر، وتعتبر الألفاظ البذيئة وتدني الأخلاق لدى الباعة المتجولين وبعض المتواجدين في السوق هي السلوكيات الأكثر احراجا.

يعتبر وجود الأسواق الفوضوية عاملا معرقلا لجمالية المدينة	أؤيد الرأي	أعارض الراي
	30	5

جدول يمثل آراء المستجوبين حول ما تسببه الأسواق الفوضوية من عراقيل أمام جمالية المدينة

نلاحظ من خلال الجدول أن الأغلبية الساحقة للمستجوبين عبرت عن استيائها العميق مما تسببه هذه الأسواق الفوضوية من قلة النظافة وكثرة النفايات أمام الأحياء السكنية، هذا ما يعيق

التنمية ويؤدي إلى صعوبة المحافظة على النظافة بهذه الاحياء السكنية. جل الباعة المتجولين إن لم نقل كلهم يتركون الاوراق والحقائب البلاستيكية منثورة على الاراضي في شوارع سكنية تتطايرها الرياح ليلا، وناهيك عن الغبار والذباب ومختلف الحشرات الآتية من القمامات فتكون نقمة على **جمالية المدينة** من جهة وعلى **صحة الساكنين** بتلك الاحياء وجوارها، وحتى عمال النظافة مهما عملوا لن يستطيعوا القضاء على كل مخلفات الباعة يوميا.

هل تؤيد استراتيجية الأمن الحضري في مكافحة الأسواق الفوضوية	نعم	لا	إلى مدى متوسط
	5	25	5

جدول يمثل رأي المستجوبين حول استراتيجية الأمن الحضري في مكافحة ظاهرة الأسواق الفوضوية.

نلاحظ من خلال المعلومات أعلاه أن الأغلبية المستجوبين تعارض الاستراتيجية المتبعة من قبل الأمن الحضري في مكافحة الأسواق الفوضوية؛ لأنهم على علم بالأوضاع المزرية التي يعيشها هؤلاء الباعة ويتأسفون للوضع الذي آلوا اليه، و الظروف الصعبة التي يمرون فيها دون تقديم البديل من طرف السلطات المعنية.

ثقافة التسوق وذهنية أفراد المجتمع الجزائري، تتقبل الاسواق الفوضوية، حتى وإن تمقتها لكنهاترى فيها المعين الاول في القدرة الشرائية لمختلف المنتوجات ،خضر وفواكه وألبسة وأغطية.... وهذا ما بينته التغطيات الاعلامية، منها ما بينته جريدة الشروق في مقال لها؛

"تظهر المواقف التي عبر عنها الكثير من المواطنين لاسيما النساء حول حملة القضاء عن الأسواق الفوضوية في الأحياء الشعبية للعاصمة، تعود الجزائري على نمط استهلاكي معين لا يمكنه تغييره بين ليلة وضحاها"[25].

[25]- حنان حيمر، "الأسواق الفوضويةهل يمكن إزالة "ثقافة تسوق" راسخة لدى الجزائريين؟"،**جريدة المساء**، يومية جزائرية، بتاريخ 28سبتمبر 2010، نقلا عن الموقع: https://www.djazairess.com/**elmassa**/38371

ولازال بعض المواطنين لاسيما من فئة النساء بعد الحملة الكبرى، يطفون على شوارع ساحة الشهداء (القصبة السفلى) ويحومون مختلف شوارع باب الوادى ،علهم يجدون باعة متجولين بأسعار منتجات مناسبة جدا لميزانياتهم. وهذا ما لمسناه من الملاحظة المباشرة.

ولازال بعض الباعة لاسيما فئة الشباب يعرضون بعض السلع لبيعها خفية في بعض الأزقة، مع العلم ان بعض رجال الامن الحضري يرونهم من بعيد ولا يتدخلون دوما، ويطرح السؤال الآتي هل تعاطفا معهم؟ ام تعنتا في تنفيذ القانون والمهام الموكلة إليهم؟ أو انهم هم الدولة ذاتها واثبات ان لا رقيب عليهم.

ويرى آخرينأنالحملة ضد القضاء على تلك الاسواق ،نعمة كبيرة حتى وإن هم أيضا تعودوا اقتناء احتياجاتهم منها، وهم من فئة التجار أصحاب المحلات وسكان الشوارع التي سيطرت عليها أولئك الباعة المتجولون الأتون من مختلف المناطق الجزائرية.

مع اشارة بسيطة الى بعض تجار شارع بوزرينة ،أم المسمى بزنقة العرايس ، فهناك من صرح لنا ان الزنقة اصبحت شبه خالية من المواطنين (المشترية على حد تعبيره) فلمن نعرض سلعنا؟، ونحن من خلال لقاءنا ببعض التجار فإننالمسنا تعارض واختلاف آراءهم حول الموضوع ،وان كانوا جميعهم يعارض الاسواق الفوضوية إلا أن بعضهم يبارك المبادرة الجيدة في القضاء على تلك الأسواق، والبعض الاخر يرى ان تلك الاسواق كانت جالبة "للمشترية" أو حتى المتجولين لكن على الاقل يتفرجون على السلع ويعرفون اسعارها ويعودون للشراء يوم الحاجة.

هل ترى أن الأمن الحضري قد قضى على الأسواق الفوضوية بعد تدخلاته؟	نعم	لا
	9	26

جدول يمثل آراء العينة حول مدى نجاح خطة الأمن الحضري في القضاء على الأسواق الفوضوية

نلاحظ من خلال الجدول أن الأغلبية الساحقة لأفراد العينة ترى أن استراتيجية الأمن الوطني باءت بالفشل أمام تعنت الباعة الفوضويين من جهة، وغياب الحلول البديلة من قبل المصالح المعنية من جهة ثانية، وتسامح الامن الحضري من جهة ثالثة، لكن هذا الاخير لن يتمكن بمفرده من القضاء

على هذه الظاهرة، ووجب أن تكون هناك عملية تنسيق بين المصالح المعنية جميعها، وخاصة شدد المستجوبين على ضرورة تقديم الحلول لأولئك الباعة الفوضويين، اللذين لا عمل لهم إلا تلك الاسواق الفوضوية لجمع لقمة العيش والاسترزاق.

كيف تقيم استراتيجية الامن الحضري في القضاء على الأسواق الفوضوية	ناجحة إلى حد ما	فاشلة	ناجحة بامتياز
	15	12	8

جدول يمثل تقييم المستجوبين لاستراتيجية الأمن الحضري في القضاء على الاسواق الفوضوية

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المستجوبين، يرون أن استراتيجية الأمن الوطني في القضاء على الأسواق الفوضوية كانت متباينة بين ناجحة إلى حد ما وبين الفشل التام، حيث أن الأمن الحضري لن يتمكن بمفرده من القضاء على هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: عملية تقييمية لنتائج الاستبيان والوضع العام للظاهرة

يتبين من خلال المعطيات المقدمة في الجداول، أن لظاهرة انتشار الأسواق الفوضوية عدة انعكاسات سلبية على المجتمع، يظهر من خلال الإجابات المقدمة من طرف المستجوبين لما تكثر التصرفات غير اللائقة، كما أنها تعتبر مكان خصب لتكاثر الآفات الاجتماعية بما فيها السرقة والانحلال الخلقي ،والغش بمختلف أنواعه بما في ذلك البضائع المعروضة للبيع والمضرة للصحة في اغلب الاحوال لاسيما المتعلقة بالمواد الغذائية والمشروبات المختلفة، وهذا لغياب المراقبة من طرف المصالح المعنية، بل ترى انها لا يمكن ان تراقب ما هو في الأصل ممنوعا. كما نجد استراتيجية الأمن الحضري لم تكن ناجعة بما يكفي للتغلب على ظاهرة انتشار الأسواق الفوضوية المتفشية، وهذا راجع لعدم التنسيق بين المصالح المعنية، وبعد المقابلة التي أجريناها مع رئيس الأمن الحضري لبلدية القصبة، والذي قدم لنا استفسارات بخصوص هذه الإشكالية، حيث تبين لنا أنه لا يمكن إلقاء المسؤولية على عاتق مصالح الأمن الحضري وحدها، إذ أنه رغم قيام عناصر الأمن بعدة عمليات تمشيط إلا أنها لم تكن هناك متابعة من طرف المصالح البلدية التي يتوجب عليها توفير البديل لأولئك الباعة حتى يتسنى القضاء بصفة نهائية على هذه الظاهرة[26].

يمكننا القول أن ظاهرة انتشار الاسواق الفوضوية ناجمة عن عدة عوامل متمثلة في عدة هيئات ومصالح رسمية بما فيها الولاية والبلدية ومصالح الأمن الحضري التي قصرت في مهامها مما أدى إلى ظهور هذه النتائج الوخيمة على أرض الواقع، حيث كان لانتشار الاسواق الفوضوية عدة سلبيات على الصعيد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في الجزائر.

فمن الناحية **الاقتصادية** فإن انتشار ظاهرة الأسواق الفوضوية تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني؛ أي أن الباعة الفوضويين لا يساهموا في رفع الجباية المحلية، حيث أنهم لا يدفعوا الضرائب وهذا لا يخدم مصلحة البلد لما تشجع على انتشار السوق السوداء، يتم من خلال ذلك الإفلات من المحاسبة الوطنية. كما أنها تجمع النشاطات المخفية بكل أنواعها ،والتي تعد غير قانونية وتتسم بالغش والتلاعب الضريبي، كما تعد تربة خصبة لانتشار أوكار الجريمة بكل أنواعها

---

[26] ـ **مقابلة** أجريت مع رئيس الأمن الحضري لبلدية القصبة، بتاريخ 11 ديسمبر 2018، صباحا.

وتشجع على الفوضى وزعزعة هدوء واستقرار سكان الأحياء المتواجدة بها تلك الأسواق، حيث نجد فيها السلوكات غير اللائقة كاستعمال الألفاظ البديئة من قبل بعض الباعة والمارين وعرقلة حركة سير المرور بالخصوص في حالة الطوارئ.

يبدو أن ظاهرة الأسواق الفوضوية في الجزائر بشتى أنواعها وأحجامها أصبحت من بين الميادين التي تجلب أكثر فأكثر اهتمام السلطات العمومية، فهي من بين النقاط السوداء التي تسعى الحكومة جاهدة للقضاء عليها لما تسببه من انتهاك للاقتصاد الوطني وتمثل جزءا من أسباب التضخم. كما تمثل وكرا لتبيض الأموال فسلع مختلفة تشترى بأموال خفية لا حسيب ورقيب عليها فيزداد هؤلاء ثراءا وتتفشى ظاهرة الفساد في البلاد.

يعد أمر انتشار ظاهرة الأسواق الفوضوية تحدي فعلي للاقتصاد الوطني فلا تستفيد البلدية ولا صندوق الضرائب، من هذه النشاطات غير الشرعية والتي تساعد على انتشار المعاملات غير الشرعية. لذلك وجب على السلطات المعنية التدخل وإنقاذ الاقتصاد وحياة المواطنين من الخطر اولا من خلال التأكيد على القرار الوزاري ومساندته ومباركته، وثانيا عبر المبادرة في إنشاء أسواق جوارية في مختلف الأحياء والمجمعات السكنية الشعبية وتوسيع نقاط المراقبة وتكثيفها حتى لا يكون هناك تهرب ضريبي والتمكن من القضاء التام على المعاملات غير الشرعية للتجار معية البلدية ومختلف المصالح المعنية والمؤهلة لذلك. وبذلك **يتحقق الامن الاقتصاد الوطني** ومنه آمان المواطن المستفيد الأول من هذا الوضع.

أما من الناحية **البيئية** فهي تؤثر على نظافة المحيط من خلال انتشار بقايا السلع المتلفة من المواد الغذائية (الخضر والفواكه، الأسماك) وانتشار الروائح الكريهة، وانتشار الأكياس

البلاستيكية عند الممرات والطرقات والأحياء المتواجدة بها هذه الاسواق. علاوة على أنها تمس بالمظهر الجمالي للأحياء من خلال تشويه كلي لمنظرها، بل أيام الشتاء ستعمل تلك النفايات مجتمعة على سد مجاري المياه الصرف الصحي، ومن المحتمل أن تكون سببا في فياضانات تنجر وراءها كوارث وكان حال كارثة فيضان باب الوادى بتاريخ العاشر نوفمبر من سنة 2001م، نتيجة تلك المخلفات القذرة.

ناهيك عن التدهور الصحي الذي يعيشه سكان وعمال وتجار تلك المناطق المحيطة بالأسواق الفوضوية، وما هي إلا نتاج للافتقار البيئي فيها.

وتدهور صحي آخر عبر تسويق المنتجات الاستهلاكية سريعة التلف وتلك الحساسة منها، على غرار الحليب ومشتقاته واللحوم التي باتت تعرض في الهواء الطلق دون رقيب أو حسيب، حيث تعرض منتجات منتهية أم قريبة انتهاء الصلاحية للمستهلكين بأسعار متدنية.

في ظل تفشي ظاهرة الأسواق الفوضوية، أضحت الحاجة إلى حماية المستهلكين أمرا ضروريا خاصة في وقتنا الحالي أين أصبحت أغلبية المنتجات الغذائية تعرض وتباع على الطاولات وعلى الأرصفة معرضة لأشعة الشمس الحارقة دون مراعاة أدنى شروط السلامة والنظافة.

تقوم جمعية حماية المستهلكين في هذا الإطار بالعمل جاهدة بدورها الوقائي المتمثل في التحسيس وتوعية المواطنين وإعلامهم بالأخطار الناجمة عن استهلاك المنتجات المطروحة في الأسواق الفوضوية وكذلك تحذيرهم من اقتنائها، وهذا عن طريق مختلف وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، والتبليغ عن المخالفات وإرسال رسائل قصيرة عبر الهواتف النقالة لكل المواطنين، لذلك يعد الدور الذي تضطلع به جمعية حماية المستهلكين في القضاء على الأسواق الفوضوية بالغ الأهمية، إلا أنها لم تصل بعد إلى الأهداف المسطرة وهذا بسبب الصعوبات والعوائق التي تقيدها ومن أهمها ضعف التمويل ونقص الاحترافية وقلة عدد وحداتها على المستوى الوطني إضافة إلى عدم وجود تنسيق وتعاون بين جمعية حماية المستهلك ومختلف المؤسسات الرسمية والإدارات العامة، فهذا ما يزيد من اضعاف من آدائها.

وعلى الرغم من تواصلها تلك الجمعية مع وزارة التجارة إلا أن بعض مديريات هذه الاخيرة لا تستجيب للشكاوي المقدمة من طرف الجمعية التي تهدف إلى الحد من المشاكل التي يتعرض لها المواطنون,لأن بعض المديريات لا تؤمن بأن جهود جمعية حماية المستهلكين مكملة لنشاطهم وبالتالي تختفي الشراكة التي من المفروض أن تكون قائمة لأن نتائجها تصب في مصلحة المستهلك صحيا وماديا ونفسيا.

وما يزيد من تأزم الوضع هو غياب الوعي لدى المواطن الذي لا يزال يفتقد إلى الثقافة الاستهلاكية ناهيك عن لامبالاته, فهذه الأخيرة تكتسب, والدليل على ذلك ظاهرة تفشي الاقتناء من الأسواق الفوضوية وبروز التسممات الغذائية ,ويستمر المستهلك مع كل ذلك في شراء مختلف المنتجات من الأسواق الفوضوية دون وصل ضمان وأيضا دون التأكد من تاريخ انتهاء صلاحية هذه المنتجات كأنه يثق بما تعرضه تلك الأسواق فيشجعها بهذا السلوك، ما يزيدها لامبالاة، لأنها أصبحت تعرف المستهلك الجزائري "كلما نقص السعر، كلما التف الجميع واشترى دون أدنى اعتبار لشروط النظافة وتاريخ انتهاء صلاحية المنتوج"، وذلك الامر اصبح مرتبط ايضا بضعف القدرة الشرائية لدى أغلبية الجزائريين.

فلذلك تحرص جمعية حماية المستهلك على القضاء على التجارة الموازية و محاولات حثيثة لتخصيص محلات لكل تاجر يعمل بطريقة غير قانونية، فالرقابة تبدأ من هذه النقطة فلا معنى للرقابة في ظل وجود أسواق فوضوية.

ومن أجل تغيير ثقافة الاستهلاك لدى المواطنين يجب أن تتضافر جهود الفاعلين في المجال ويتعلق الأمر بالمصالح المحلية، والجمعيات، الإعلام، والمساجد والمدارس....

من خلال كل ما ذكرناه في تقييمنا للوضع نؤكد ان الامن الحضري يقوم بالمهام الموكلة إليه والمعرقل الاول ان لم تكن ذهنيات وسلوكيات المستهلك الجزائري من جهة، فإنها عدم جدية بعض السلطات في المضي قدما نحو تنفيذ القرارات الصادرة من الجهات العليا والمختصة. وذلك ما جاء في فحوى المقابلة التي اجريناها مع رئيس الامن الحضري لبلدية القصبة.

فقد تبين من خلال **المقابلة** التي أجريناها[27] أنه قد تم تطبيق عدة استراتيجيات لمكافحة الأسواق الفوضوية، وهذا عن طريق عمليات تطهير واسعة شهدتها بلدية القصبة عام 2005 وإنشاء سوقين جواريين آلا وهما "سوق باب الوادى" و"سوق لالاهم" بمجموع 500 طاولة (محل تجاري صغير داخل السوق المغطى). إلا وأنه رغم الجهود المبذولة لا يزال هناك نقص فادح في الامكانيات البديلة للتصدي لهذه الظاهرة. ولازالت ترصد الاغلفة المالية لانجاز الاسواق الجوارية في مدينة الجزائر لاسيما في البلديتين قيد الدراسة للقضاء على التجارة الفوضوية من جانب، ولخلق مناصب شغل من جهة ثانية، ولجعل الباعة (التجار الجدد) يلتزمون بالضرائب وكل مستلزمات التجارة النظامية.

خلاصة الفصل:

[27]- **مقابلة** أجريت مع نائب رئيس بلدية القصبة المكلف بالصحة والنظافة وحماية البيئة "السيد رابح رحاب"، بتاريخ 11 ديسمبر 2018م، مساءا.

جاء الفصل الثاني ليعرض تفاصيل الاجوبة التي قدمها المستجوبين من خلال استمارات وزعت عليهم، وقمنا بتفريغها على شكل جداول، وحللناها من خلال شرح وتعليقات على نتائج البيانات المتوصل إليها.

ويمكن القول أن للمجتمع الجزائري علاقة وطيدة بالأسواق الفوضوية، اذ أن الأغلبية الساحقة للمستجوبين عبرت عن تعاطفها مع الباعة المتجولين، وقد يتبين من خلال الإقبال الكبير للمواطنين على منتجات هذه الأسواق يوميا ولاسيما في المناسبات المختلفة، لما يجدونه من ربح للمال والوقت لأنها مجاورة لسكناتهم، وتتميز بأسعارها المعقولة، وجاءت معظم اجوبة المبحوثين على عدم رضاهم عن استراتيجية الأمن الحضري بشكل تام لعدم القدرة على استئصال الباعة المتجولين في بعض الاحياء رغم تواجد الامن المتواصل بل وتغاضيهم عن البعض في أحيان كثيرة.

الخـــاتـــمـــة:

من خلال كل ما تناولناه وتطرقنا إليه في هذه الدراسة، نصل إلى فكرة لابد أن نقتنع بها جميعا، وهو أنه لا يمكن القضاء بصفة نهائية على ظاهرة الأسواق الفوضوية إن لم يتم التنسيق الفعلي والميداني بين مختلف الهيئات والأجهزة المعنية.

محاولات كثيرة للقضاء على تلك الأسواق منذ أعوام 2012 و2014، لكن كل مرة كانت تفشل، ويرجع الفشل الى عوامل كثيرة مردها أولا الى تعاطف بعض الجهات مع الباعة المتجولين وخوفا على توقف وقطع أرزاقهم في ظل البطالة المتفشية في البلاد، وثانيا إلى عدم ايجاد الحلول البديلة والمقنعة، وثالثا الى عدم التنسيق في التنفيذ القانون والقرارات بشأنها.

وعليه فإن هناك تحديات واضحة للتصدي للظاهرة، مما يتطلب إعادة النظر في الاستراتيجية والطرق والآليات المتبعة من طرف مؤسسات الدولة، وهذا راجع لتجذر هذه الظاهرة وتأصلها بالمجتمع الجزائري، خاصة المواطنين الذي يلجؤون إلى هذه العملية لكسب قوت عيشهم دون أن يكلفهم ذلك عناء أو تكاليف باهضة ككراء المتجر ودفع الضرائب بصفة منتظمة وقانونية، لذلك وجب تظافر الجهود من قبل البلدية والولاية وأجهزة الأمن بما فيها الأمن الحضري ليتم القضاء على هذه الظاهرة، تطبيقا لقوانين وقرارات الوزارات المعنية.

لقد تم اعتماد دراسة ميدانية من خلال مجتمع دراسة الجزائر العاصمة وحددنا الدراسة في بلدية القصبة ، وجاء حجم عينتها من 35 فردا من الجنسين من سكان الاحياء المحيطة بالأسواق الفوضوية ومن التجار. وطرحت جملة من الاسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة في استمارة عرض فيها أولا البيانات الشخصية ثم اسئلة متعلقة بفحوى الموضوع.

وجاء التحليل تبعا للأجوبة المقدمة لنا، وقمنا نحن بتحليلها حسب الواقع المعاش وساعدتنا في ذلك أدوات التحليل الأخرى من الملاحظة المباشرة والمقابلات الشخصية المباشرة.

إن عمليات التطهير التي تقوم بها المصالح المحلية من بلدية وولاية وأجهزة أمنية للأسواق الفوضوية لن تجدي نفعا إن لم يتم خلق بديل للحد من هذه الأسواق الفوضوية المتمثل في إنشاء عدة أسواق جوارية في عدة بلديات ودوائر للحد من هذه الظاهرة المتفشية بشكل كبير وتكثيف عمليات المراقبة المستمرة وهذا بعد عمليات التطهير من قبل عناصر الأمن الحضري لتجنب العودة إلى ذلك مجددا، وزرع ثقافة جديدة لدى المواطنين تستند إلى تتبع الإجراءات القانونية والشرعية لممارسة النشاط التجاري، وبالتالي هذا ما سوف يخلق جو من الهدوء والنظام.

وسينتفع عندها الاقتصاد الوطني من بعد الزامية كراء محلات أم اقتناء بعضها عوض البيع الفوضوي، لأن البعض من أولئك الباعة ولو بنسبة قليلة يملكون راس مال لكراء أم شراء محلات، والبعض الآخر قد تعتني به السلطات المحلية في إطار محلات الرئيس وأسواق منظمة جديدة.

وأنه في حالة عدم أخذ كل التدابير اللازمة من طرف السلطات المحلية ووضع إطار تنظيمي محكم و استمرارية المراقبة من طرف أعوان الامن الحضري, سوف ينجر عن هذا الوضع عودة حتمية لظاهرة الأسواق الفوضوية وإجهاض كل برامج السلطات المحلية في محاربة هذه الظاهرة ومحاولة تنظيم الساحة التجارية, خاصة أثناء المواسم أين يكثر فيها إقبال المواطنين على اقتناء المواد الاستهلاكية بمختلف أنواعها على سبيل المثال موسم الاصطياف أو دخول شهر رمضان ووقت الدخول الاجتماعي، وبذلك يصبح من الصعب التحكم في الوضع لزيادة الفوضى كالإستحواذ على أرصفة الشوارع، في تحدي للسلطات المحلية.وبذلك فإن كل الجهود المبذولة سابقا وكل الخطط التي تم اعتمادها في إطار مكافحة الأسواق الفوضوية ستبوء بالفشل ولن يكون لها أثر وفعالية على المدى البعيد، ما سيعيد بقوة التجارة الموازية إلى الواجهة وناهيك عن انعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني، وعلى امكانية تضاعف نسب الاجرام في مثل ذلك المحيط.

ففي أرض الواقع نلاحظ استسلام السلطات ذاتها لأمر الواقع وتقاعسها عن تطبيق القوانين، وهذا لغياب استراتيجيات متكاملة في حين أنه تعرف الأسواق الفوضوية انتعاشا كبيرا .

ويمكن تقديم اقتراح في آخر الدراسة، قد يكون نسخة لما يعتمد في دول أوروبية ومنها فرنسا، فهي مليئة بالباعة المتجولين ولا تمنع عنهم هذا العمل لكن بطريقة مقننة وفي أسواق منظمة، حيث تقام لهم في مساحات محددة وفارغة أماكن للبيع من الصباح للمساء وعليهم فقط

بدفع مبلغ بسيط رمزي للدخول ذلك المبلغ على الأقل تدفع به البلدية لعمال النظافة حتى ينظفون المكان ويبقى لائق. قد تكون هذه الاماكن اسبوعية وأخرى موسمية، فهناك بعض الناس من هواة البيع وليس العوز والفقر أو عدم وجود منصب شغل جعلهم يعملون كذلك، وفي الجزائر قد نجد امثالهم يفتح لهم باب مثل ما فتح في بلدان الغير حتى لا نلجأ لما هو غير قانوني.

ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص اليوم أنه يجب أن تكون هناك ثورة في ذهنيات الجزائريين حتى يتم استئصال فكرة الأسواق الفوضوية لدى الجزائريين لأن المسؤولية تلقى على كاهل الجميع بما في ذلك الباعة الجائلين؛ لأن فئة منهم تتعمد ممارسة هذا النشاط غير القانوني رغم توفرهم على الإمكانيات المادية والمالية، وهذا لتفادي دفع الضرائب، والمواطنين والمصالح المعنية أيضا حيث يتعين على كل واحد منهم تحمل المسوؤلية استنادا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم " كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته".

الملاحـــق:

جامعة مولود معمري-تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان الاستبيان

دور الأمن الحضري في تحقيق النظام العام
دراسة حالة الأسواق الفوضوية في بلدية القصبة (ولاية الجزائر)

تهدف هذه الدراسة إلى جمع معلومات ومن ثم تحليلها من أجل توظيفها لاستكمال الإطار التطبيقي المتعلق بمذكرة الماستر، بعنوان: **دورالأمن الحضري في تحقيق النظام العام، دراسة حالة الأسواق الفوضوية في بلدية القصبة (ولاية الجزائر)**، في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، من إعداد الطالب: عادل أكلي.

الرجاء من سيادتكم التكرم بالإجابة عن الأسئلة الموجودة في هذاالإستبيانبصراحة وموضوعية لاستغلال المعلومات والاستفادة منها لصالح الجزء التطبيقي في مذكرة لنيل شهادة الماستر، وذلك بملئها لإثراء بحثنا بمعلومات تمكننا من معرفة مدى تحقق النظام العام في بلدية القصبة بالجزائر العاصمة من خلال عمل الأمن الحضري في توقيف نشاط الأسواق الفوضوية، ونحيطكم علما إن الإستبانة صممت لأغراض البحث العلمي فقط.

ملاحظة: إن المعلومات المقدمة لنا ستحاط بالسرية التامة.

الاستـــمـــارة:

ضع علامة (×) على الإجابة المناسبة، وأجب عن الأسئلة المقترحة:

المعلومات شخصية:

1_ الجنس: ذكر □ أنثى □

2_الفئة العمرية:

25.16 سنة □26_40 سنة □41_50 سنة□ أكثر من 50 سنة □

3_العمل الحالي:

تاجر صاحب محل □ موظف □ عامل □ بائع متجول □

4. ساكن قرب من سوق فوضوي نعم □ لا □

الأسواق الفوضوية:

1 هل تسوقت في الأسواق الفوضوية ؟ أحيانا □ دائما □ أبدا □

2 ما هي أسباب انتشار الأسواق الفوضوية ؟

غلاء كراء أم شراء المحلات □ ارتفاع الضرائب □ نجاح وثراء العديد من الباعة على الأرصفة□

3 كيف تجد أسعار المنتجات على مستوى الأسواق الفوضوية مقارنة بأسعارها في المحلات؟

مرتفعة أحيانا □ متدنية دائما □ مرتفعة دائما □ متدنية أحيانا □

4 هل تشجع على التسوق في الأسواق الفوضوية، وبالتالي ترغب في انتشارها في المدن؟ نعم □ لا□

5 يعتبر البعض الأسواق الفوضوية أماكن تكثر فيها السرقات والألفاظ المنحطة هل تؤيد الرأي؟

نعم□ لا □

6 هل تعرضت للسرقة في الأسواق الفوضوية ؟ نعم □ أبدا □

7 ان كنت ساكنا بجوار الاسواق الفوضوية هل تجد نوعا من الهدوء أثناء اليوم؟ يمكن اختيار اكثر من جواب؛ صياح مستمر للباعة □ ألفاظ بديئة أحيانا تصدر من افواه الباعة □ حركة ثقيلة في السير

عدم القدرة على مرور السيارات من تلك الشوارع لاسيما في الحالات الطارئة □

8 وجود الأسواق الفوضوية معرقلا لجمالية المدينة في إطار بيئي نظيف أؤيد الرأي □أعارض□

9 هل تشعر بارتياح في استمرار الامن الحضري لمكافحة الأسواق الفوضوية لاسيما في بلديتي باب الوادي وشوارع بلدية القصبة السفلى؟ بكل تأكيد □ نأسف لذلك □

10 هل ترى أن هناك قضاءا تاما للأسواق الفوضوية بعد تدخلات أجهزة الأمن؟ نعم□ لا □

11 كيف **تقيم** استراتيجية الأمن الحضري في القضاء على الأسواق الفوضوية؟

ناجحة الى حد ما □ ناجحة بامتياز □ فاشلة □

قائمة المراجع:

. **الكتب:**

– بكزادة محمد غالب، **الأمن و إدارة أمن المؤتمرات**، مصر: دار النشر للتوزيع،ط2، 2000.

. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي_المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2002.

. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي**، الجزائر:المكتبة العصرية للنشر الطباعة والتوزيع، 2005.

. طشطوش هايل عبد المولى، **الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**،الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

– المعاجم :

– الفراهيدي الخليل بن أحمد، **كتاب العين**،ج3، ط2، انتشارات الاسوه–قم،1420هـ.

– الرازي محمد بن أبي بكر ، **مختار الصحاح**، بيروت: دار الكتاب العربي.

. مصطفى إبراهيم والزيات أحمد حسن، **معجم الوسيط**، ج2، ط1، 1961.

. ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج5 ،ط1، مصر: دار الفكر للطباعة، 1979.

. قاموس المعجم الوسيط،اللغة العربية المعاصر، **عربي . عربي، نقلا عن الموقع:**

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%B1/

المجلات والدوريات الأكاديمية:

– الحربي سليمان عبد الله، "مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 14، 2008.

بداوي محمد سفيان، بن مبارك سارة، "الأمن الحضري كأحد الآليات الحديثة في الحفاظ على الامن الاجتماعي والاستقرار دراسة سوسيولوجية على واقع عمل الامن الحضري في مدينة الجزائر العاصمة"، **مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية**، العدد10، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2017.

ـ المذكرات والأطروحات:

ـ قارة ملاك، اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الج ازئر مع عروض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنيغال، **اطروحة دكتوراه**،كلية علوم الاقتصاد والتسيير ،2009–2010، جامعة منتوري، قسنطينة

بن عافية مراد، السياسة الأمنية في الجزائر(الشرطة كجهاز التنفيذي)،**مذكرة ماستر**، في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

ـ المقابلات:

مقابلة أجريت مع السيد نائب رئيس بلدية القصبة المكلف بالصحة والنظافة وحماية البيئة "السيد رابح رحاب"، بتاريخ 11 ديسمبر 2018م، صباحا.

مقابلة أجريت مع السيدرئيس الأمن الحضري لبلدية القصبة، بتاريخ 11 ديسمبر 2018، صباحا.

المواقع الالكترونية:

ـ ـ حنـــان حيمـــر، "الأســـواق الفوضـــويةهل يمكـــن إزالـــة "ثقافـــة تســـوق" راســـخة لـــدى الجزائريين؟"،**جريدة المساء**، يومية جزائرية، بتاريخ 28سبتمبر 2010، نقلا عن الموقع:

https://www.djazairess.com/**elmassa**/38371

- بوخليف ايمان، *ولاية الجزائر تعلن الحرب على الأسواق الفوضوية*، ***بوابة الشروق***، بتاريخ 22سبتمبر 2018م، نقلا عن الموقع: **https://www.echoroukonline**.com

- عصام بن شيخ،القصبة العتيقة في الجزائر. http://www.djanoub.com/ar/،23أفريل2018

الفهارس

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول 01	يمثل متغير الجنس لدى المستجوبين	-35-
الجدول 02	يمثل متغير الفئة العمرية لدى المستجوبين	-35-
الجدول 03	يمثل توزيع الوظيفة للمستجوبين	-36-
الجدول 04	يمثل محل إقامة المستجوبين	-36-
الجدول 05	يمثل آراء المستجوبين حول التسوق في الأسواق الفوضوية	-36-
الجدول 06	يمثل آراء المستجوبين حول أسباب انتشار الأسواق الفوضوية	-37-
الجدول 07	يمثل آراء المستجوبين حول أسعار المنتجات على مستوى الأسواق الفوضوية	-37-
الجدول 08	يمثل آراء المستجوبين حول مدى تشجيعهم للأسواق الفوضوية	-38-
الجدول 09	يمثل آراء المستجوبين حول وجود ظاهرة الإنحلال الخلقي في الأسواق الفوضوية	-38-
الجدول 10	يمثل آراء المستجوبين حول تعرضهم للسرقة داخل الأسواق الفوضوية	-38-
الجدول 11	يمثل آراء المستجوبين حول ظروف العيش أمام الأسواق الفوضوية	-39-
الجدول 12	يمثل آراء المستجوبين حول ما تسببه الأسواق الفوضوية من عراقيل أمام جمالية المدينة	-39-
الجدول 13	يمثل آراء المستجوبين حول استراتيجية الأمن الحضري في مكافحة ظاهرة الأسواق الفوضوية	-39-
الجدول14	يمثل آراء المستجوبين حول ما اذا كان هناك قضاء تام للأسواق الفوضوية	-40-
الجدول 15	يمثل تقييم المستجوبين لإستراتيجية الأمن الحضري في القضاء على الأسواق الفوضوية	-40-

فهرس المحتويات:

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وعرفان	-2-
الإهداء	-3-
مقدمة	-6-

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للأمن الحضري والنظام العام

تمهيد	-14-

المبحث الاول: تعريف الأمن الحضري وخصائصه

المطلب الاول : الاصول الفكرية لمفهوم الأمن	-16-
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الحضري والمهام الموكلة إليه	-19-

المبحث الثاني: تعريف النظام العام وعلاقته بالأمن

المطلب الاول : تعريف النظام العام	-23-
المطلب الثاني : علاقة النظام العام بالأمن	-25-
خلاصة الفصل	-26-

الفصل الثاني: واقع مجتمع الدراسة اثناء وبعد القضاء على الاسواق الفوضوية

تمهيد	

المبحث الأول : تعريف بلدية القصبة

المطلب الأول: معالم بلدية القصبة العتيقة	-29-

المبحث الثاني :تفكيك مجتمع الدراسة أدوات التحليل المساعدة

المطلب الاول : أدوات جمع البيانات المعتمدة في الدراسة	-32-
المطلب الثاني: المجال الزماني والمكاني للدراسة الميدانية	-33-

المبحث الثالث : تحليل نتائج الاستبيان

المطلب الاول : تفريغ الاستبيان وتحليله	-35-
المطلب الثاني: عملية تقيمية لنتائج الاستبيان والوضع العام للظاهرة	-43-
خلاصة الفصل	-48-

الخاتمة	-49-
الملاحق	-54-
قائمة المراجع	-58-
فهرس الجداول	-61-
فهرس المحتويات	-63-
الملخصات	-65-

ملخص الدراسة:

أـ الملخص باللغة العربية:

تناولنا في هذه الدراسة فصلين، حيث يشمل الفصل الأول الإطار المفاهيمي للأمن الحضري، وقدمنا تعريف له ووضحنا خصائصه وأهدافه، ثم عرفنا النظام العام وأبرزنا العلاقة بينهما، إضافة إلى تبيان المهام والوظائف الموكلة للأمن الحضري في سبيل تحقيق النظام العام. أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الإطار التطبيقي للدراسة وعرض وتحليل البيانات عن طريق تقديم المعلومات المنتقاة في شكل جداول وقمنا بتحليلها وفي الأخير قدمنا تقييما حول ظاهرة الأسواق الفوضوية ومدى نجاح استراتيجية الأمن الحضري في القضاء عليها لنجيب على اشكالية الدراسة:

إلى أي مدى تمكن الأمن الحضري تطبيق النظام العام، لاسيما في مسألة الأسواق الفوضوية في الجزائر وتحديدا في بلديتي باب الوادى والقصبة؟

الكلمات المفتاحية: الأمن ـ الامن الحضري ـ النظام العام ـ الاسواق الفوضوية ـ الباعة المتجولين . الجائلين.

Résumé en langue Française :

Nous avons abordé dans cette études qui porte sur le rôle de la sureté urbaine dans la réalisation de l'ordre public, deux chapitres, dont le premier inclut le cadre conceptuel de la sûreté urbaine, par lequel nous avons présenté une définition de la sûreté urbaine, ses caractéristiques ainsi que ses objectifs, ensuite nous avons défini l'ordre public en démontrant le lien entre ces deux éléments, aussi nous avons démontré les tâches et missions confiées à la sûreté urbaine aux fins de parvenir à la réalisation de l'ordre public, quant au deuxième chapitre nous avons abordé le cadre d'application de l'étude, ensuite nous avons exposé et analysé les données qui nous ont été présentées sous forme de tableaux, et à la fin nous avons fait une évaluation du phénomène des marchés anarchiques et de l'efficacité de la stratégie appliquée par la sûreté urbaine dans l'élimination de ce phénomène .

Les mots clés : la sureté urbaine , l’ordre public , la sécurité , des marchés anarchiques ,les marchands ambulants .